

# للاغنى، للأفقر

يمكن أن تؤدي التجارة الدولية إلى تعميق عدم المساواة في الاقتصادات النامية

نينا بافستنيك

## أصبحت

الاقتصادات النامية أكثر اندماجا في السوق العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية. وساعد العدد الأقل من حواجز السياسات أمام التجارة — إضافة إلى وسائل الاتصالات والنقل الأفضل — الشركات على إعادة تنظيم مرافق الإنتاج وإدارتها عبر الحدود، والاستفادة من القوى العاملة الرخيصة نسبيا للبلدان النامية. وكثيرا ما يلقي اللوم على هذه التحولات بوصفها السبب في عدم المساواة المتزايدة وزوال عمالة الصناعات التحويلية في الاقتصادات المتقدمة والمساهمة في رد الفعل العنيف الحالي ضد التجارة الدولية. وفي الكثير من الاقتصادات النامية، زاد عدم المساواة في الدخل أيضا خلال العقود الثلاثة الماضية، وخاصة في آسيا. وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها مركز بيول للبحوث إلى أن ٨٠٪ إلى ٩٦٪ من الناس في اقتصادات الأسواق الصاعدة مثل البرازيل والصين والهند وبييت نام يرون عدم المساواة كمشكلة رئيسية تواجه بلدانهم. غير أن ١٪ إلى ١٣٪ فقط من الناس في تلك البلدان يرون أن التجارة هي المحرك الرئيسي.

ويتفق هذا التصور العام مع الأدلة الواردة في الدراسات العلمية المشمولة في مسح دراسة (Goldberg and Pavcnik, 2007)، التي خلصت إلى أن التجارة أسهمت في زيادة عدم المساواة في الاقتصادات النامية ولكنها ليست السبب الرئيسي.

وتكون تأثيرات التجارة على عدم المساواة داخل البلد معقدة نظرا لتأثير التجارة على دخل الناس واستهلاكهم بعدة طرق، وتختلف تأثيراتها غير المتساوية وفقا للسياق. وطبيعة التكامل التجاري؛ وسهولة تنقل العمال ورأس المال بين الشركات والصناعات والمناطق الجغرافية؛ وموقع الناس المتأثرين بالتجارة من حيث توزيع الدخل في البلد تؤدي دورا في هذه العملية. وتسلط هذه المقالة الضوء على بعض الأفكار بشأن هذه المسائل من الدراسات التي أجريت في الفترة الأخيرة على التأثيرات المتفاوتة للتجارة في العديد من الاقتصادات النامية.

## عدم المساواة في الدخل

تتحقق المكاسب العادية من التجارة عندما تخصص بلدان في منتجات معينة وتعيد التجارة توزيع العمال من الصناعات التي تنافس الواردات إلى صناعات التصدير. ويؤدي ذلك إلى انخفاض دخل العمال في الصناعات التي تنافس الواردات وزيادة دخل العمال في الصناعات الموجهة للتصدير، على الأقل على المدى القصير. وتظهر التأثيرات المتفاوتة للتجارة على الدخل في أبعاد أخرى أيضا.

ويمكن أن تسهم التجارة الدولية في تفاوت الدخل بين عمال على نفس المستوى عبر الشركات في صناعة ما. وتختلف الشركات فيما بينها من حيث الأداء، ومن المرجح أن تقوم الشركات ذات الأداء الأفضل بالتصدير. وتخلص دراستان مؤخرتان من الأرجنتين والمكسيك إلى أن

الشركات الفائزة تستفيد من فرص التصدير الجديدة وتتقاسم مكاسب الإيرادات مع عمالها في شكل دخول أعلى (دراستا؛ Verhoogen, 2008; Brambilla, Lederman, and Porto, 2012).

## الاقتصادات النامية ليست في وضع جيد للتعامل مع زيادة الدخل وعدم تفاوت الفرص.

وبالإضافة إلى ذلك، يحصل العمال الأعلى تعليما في الشركات التي تصدر إلى البلدان عالية الدخل على دخل إضافي أكبر مقارنة بالعمال الأقل تعليما. ولكن ما السبب في ذلك؟ فالمستهلكون في البلدان عالية الدخل عادة ما يطلبون منتجات أعلى جودة عن نظرائهم في الاقتصادات النامية. وفي المقابل، يتطلب إنتاج وتسويق منتجات عالية الجودة بدوره مزيدا من العمال الأكثر مهارة أو مزيدا من الجهد، وبالتالي تتسع فجوة الدخل بين هذين النوعين من العمال في الشركة. والمهم في هذا الصدد، هو أن التجارة تؤثر على الدخل بشكل متفاوت في أسواق العمل المحلية داخل البلد، كما تشير العديد من الدراسات.

ومن الأمثلة على ذلك فييت نام. فقد أدى اتفاق بشأن التجارة في عام ٢٠٠١ مع الولايات المتحدة إلى خفض التعريفات الجمركية على صادرات فييت نام بمقدار ٢٣ نقطة مئوية في المتوسط. واختلفت هذه التخفيضات في التعريفات اختلافا كبيرا فيما بين الصناعات. وتخصص المقاطعات في فييت نام في صناعات مختلفة، وتركزت العمالة في بعض المقاطعات في الصناعات التي تأثرت بالتخفيضات الكبيرة في التعريفات؛ وفي المناطق الأخرى، كان عدد قليل من الناس يعمل في هذه الصناعات. ونتيجة لذلك، أثر انخفاض تكاليف الصادرات على العمال بشكل مختلف عبر المقاطعات.

وتخلص إحدى الدراسات إلى انخفاض الفقر بدرجة أكبر في المقاطعات التي استفادت صناعاتها من الانخفاضات الأكبر في تكاليف التصدير (دراسة McCaig, 2011). وانخفض الفقر لأن الوصول إلى السوق الأمريكية رفع الطلب على العمال المحليين ورفع الأجور في المقاطعة — وخاصة للعمال الحاصلين على التعليم الابتدائي كحد أقصى. والمقاطعات التي استفادت بشكل أكبر هي تلك التي كانت أغنى في البداية وبالتالي عندما زادت التجارة، زاد أيضا عدم المساواة في الأجور في المقاطعات.

وتشير النتائج الواردة من فييت نام إلى أن التجارة الدولية تؤدي إلى اختلاف الدخل بين المناطق في البلد الواحد، وهي نتيجة أكدتها دراسات عديدة. وتعرض بعض المناطق أكثر من غيرها للتجارة الدولية بسبب الاختلاف فيما تنتجه.

ويمكن أن تكون الاختلافات في الدخل مترسخة للغاية لأن العمال ورأس المال لا يتنقلان بحرية وهناك القليل من إعادة التوزيع بين



عمال الملابس، مدينة هوشي منه، فيتنام

المناطق، وخاصة في الاقتصادات النامية. ونتيجة لذلك، تختلف تأثيرات التجارة الدولية على العمال حسب تأثيرها على الاقتصاد المحلي.

## حالة الهند

لننظر إلى تجربة الهند، وهي موطن لثلث فقراء العالم عندما بدأت تحرير التجارة في عام ١٩٩١. فقد أدى الإصلاح إلى خفض القيود الكمية المفروضة على التجارة والتعريفات على الواردات في المتوسط من ٨٧٪ إلى ٣٧٪ بحلول عام ١٩٩٦. وبحسب دراسة Petia Topalova (2010) تأثيرات انخفاض التعريفات على الواردات عبر المناطق في الهند، والتي أدت إلى زيادة المنافسة.

فقد انخفض الفقر الوطني في الهند خلال تلك الفترة. غير أن الدراسة تخلص إلى انخفاض الفقر بقدر أقل في المناطق الريفية من الهند حيث كانت هناك منافسة أكبر من الواردات. وزاد الفقر النسبي لأن تخفيضات التعريفات خفضت الطلب على العمال المحليين، مما أدى إلى انخفاض الأجور الصناعية والزراعية وأضر بالأسر الفقيرة بشكل غير متناسب. وفي النهاية، شهدت الأسر في أدنى مئينين ١٠٪ و ٢٠٪ من توزيع الدخل أكبر انخفاض نسبي في استهلاك الفرد. ويتوقع أن تتلاشى اختلافات الدخل بين الأقاليم بمرور الوقت مع انتقال العمال من المناطق التي تواجه مشاكل من المنافسة الأجنبية إلى المناطق الأعلى دخلاً. ولكن لم يحدث ذلك في الهند. فلم تتأثر الهجرة بتعرض المناطق للإصلاح التجاري—وبالفعل، انتقل أقل من ٥٪ من الهنود الريفيين و ٤٪ من قاطني المدن لأسباب اقتصادية في العقد الذي تلى الإصلاح التجاري. وكان التنقل الجغرافي منخفضاً بشكل خاص للأشخاص غير الحاصلين على تعليم أو من الأسر الفقيرة. فلماذا لم ينتقل أكثر الناس؟

إن التنقل مكلف، ولا يستطيع الناس في معظم الأحيان الاقتراض من أجل الانتقال للعيش في مكان آخر. وفي الاقتصادات النامية مثل الهند، تعتبر الأسر والمؤسسات مثل النظام الطبقي نوعاً من أنواع الضمان الاجتماعي غير الرسمي، الذي يزيد من صعوبة الحركة. وفي بعض الأحيان، لا يعرف الناس أن هناك فرص عمل أفضل في مكان آخر. وفي بعض الأحيان، لا تتطابق مؤهلات وخبرات العمال الذين تضرروا من منافسة الواردات تلك المطلوبة في القطاعات الآخذة في التوسع في مناطق أخرى.

ويتبين أن تأثيرات المنافسة من الواردات على أسواق العمل المحلية يمكن أن تستمر وتتدهور بمرور الوقت. وتبحث دراسة مؤخره كيف قام العمال بتعديل أوضاعهم على مدى عقدين بعد تحرير التعريفات في البرازيل الذي خفض الضرائب على الواردات في أوائل تسعينات القرن الماضي (دراسة Dix-Carneiro and Kovak, 2015). وكما كان الحال في الهند، أدى الإصلاح إلى خفض دخول العمال في المناطق التي شهدت زيادة المنافسة من الواردات. غير أنه خلافاً لما كان في الهند، انخفض عدم المساواة بين المناطق في البرازيل، لأن المناطق الأكثر تأثراً كانت أغنى في البداية.

وبما يثير الاستغراب، اتسعت التأثيرات السلبية على الدخل الإقليمية بمرور الوقت، ولكن لماذا؟

فقد تدهورت الدخل المحلية بمرور الوقت لأن الطلب على العمالة بدأ ينخفض تدريجياً حيث خفض أصحاب الشركات حجم أعمالهم أو أغلقوا المصانع المحلية استجابة للمنافسة من الواردات بعد أن تقلص رأس المال. وتلى ذلك انخفاض الطلب على الخدمات، مما كبح سوق العمل المحلية أكثر. وكما كان في حالة الهند، لم ينتقل الناس من المناطق التي تأثرت سلباً بالمنافسة من الواردات. وفي نهاية المطاف وجد الكثير منهم عملاً في القطاع غير الرسمي.

وتبين الأمثلة الواردة أعلاه أن الحواجز أمام تنقل العمال تسهم في التأثيرات غير المتساوية للتجارة الدولية. وهناك حاجة إلى

مزيد من العمل لفهم الحواجز الرئيسية التي تعترض التنقل بشكل أفضل — سواء بين الشركات أو الصناعات أو المناطق — والتي تحول دون حصول الناس التي تضررت بسبب منافسة الواردات على وظائف جديدة في القطاعات الأخذة في التوسع.

### الاستهلاك: الغني مقابل الفقير

يعود الاندماج في السوق العالمية بفائدة على المستهلكين في الاقتصادات النامية من خلال توافر واردات أرخص. ويتيح أيضا للناس إمكانية الحصول على سلع لا تنتجها الشركات المحلية، بما في ذلك الأدوية والهواتف الخلوية. وتتجاوز بعض هذه المنافع مجرد الاستهلاك، فيمكن للمزارع في كينيا أن يستخدم هاتفها خلويا للاتصال بالأصدقاء والأسرة وأن يستفيد أيضا من الخدمات المصرفية المتنقلة وأن يحصل على معلومات عن أسعار المحاصيل النقدية في الأسواق البعيدة.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتفاوت مكاسب الاستهلاك الناتجة عن التجارة وأن تختلف اختلافا كبيرا بين الأغنياء والفقراء. فغالبا ما ينفق الفقراء جزءا أكبر من ميزانيتهم على سلع تجارية مثل الأغذية والملابس عن الخدمات غير التجارية مثل السكن والتعليم. وتشير دراسة حديثة شملت ٤٠ بلدا، بما في ذلك ١٢ اقتصادا ناميا، إلى أن المنافع الاستهلاكية الناجمة عن تكامل التجارة الدولية أكبر نسبيا للفقراء، نظرا لأن الأسعار الدولية للسلع التجارية تنخفض في المتوسط أكثر من أسعار الخدمات غير التجارية، التي تميل إلى أن يستهلكها الأغنياء (دراسة Fajgelbaum and Khandelwal, 2016). ولكن هناك اعتبارات أخرى أيضا.

ويمكن أن تعتمد التأثيرات على نوع التحرير وأنماط تسوق الأسر بين مختلف مستويات الدخل. وقد فتحت العديد من الاقتصادات متوسطة الدخل والانتقالية، بما في ذلك المكسيك والأرجنتين، في الفترة الأخيرة قطاع البيع بالتجزئة فيها أمام سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية، وهو ما يمثل تغييرا في السياسات يواجه معارضة شديدة في الهند. وتشير تجربة المكسيك إلى أنه في حين يستفيد الفقراء من دخول سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية، فإنهم يستفيدون أقل من الأسر الغنية.

وتخلص دراسة قيد الإصدار إلى أن المستهلكين المكسيكيين على جميع مستويات الدخل يستفيدون من دخول سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية بسبب انخفاض الأسعار، والمجموعة الأكبر من المنتجات، ووسائل الراحة الأفضل في التسوق من حيث الموقع وأماكن انتظار السيارات (دراسة Atkin, Faber, and Gonzalez-Navarro). غير أن المكاسب من حيث الاستهلاك كانت أكبر للأسر التي تقع ضمن أعلى ٢٠٪ من حيث توزيع الدخل في المكسيك مقارنة بالفئة التي تقع ضمن أدنى ٢٠٪ لأن احتمال انتقال الأسر الغنية إلى الشراء من سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية أكبر بكثير.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض أسعار السلع عند الحدود لا يترجم بالضرورة إلى انخفاض الأسعار للمستهلكين في الأسواق النائية. فمناخ الاستهلاك الناجمة عن التجارة لا توزع بالتساوي داخل البلدان بسبب ضعف البنية التحتية الداخلية وضعف المنافسة في أسواق الجملة وقطاعات التجزئة في الاقتصادات النامية. وتخلص دراسة حديثة إلى أن المستهلكين في المناطق النائية من إثيوبيا ونيجيريا لا يستفيدون كثيرا من الواردات لأن تكاليف النقل الداخلي والوسطاء الذين يتمتعون بقوة في السوق يحصلون على معظم المكاسب المحتمل أن يحققها المستهلكون (دراسة Atkin and Donaldson, 2015).

وإجمالا، على الرغم من استفادة المستهلكين، فإن مكاسب الاستهلاك الناجمة عن التجارة متفاوتة. وبالنظر إلى أن الفقراء في

الاقتصادات النامية ينفقون جزءا أكبر من دخلهم على السلع التجارية، فلا ينبغي تجاهل هذه الجوانب من عدم المساواة.

### ضمان تكافؤ الفرص

إن الناس في بلدان مثل البرازيل والصين والهند وفييت نام فيما تبدو ملتزمة بتجارة دولية أكثر تحريرا، وفقا لاستطلاعات الرأي الأخيرة لمركز بيو للبحوث.

وهذا لا يعني أنه ينبغي تجاهل التأثيرات المتفاوتة للتجارة وتزايد عدم المساواة — سواء كان السبب في ذلك التجارة أو عوامل أخرى. ورد الفعل العنيف الحالي ضد التجارة في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة يمثل قصة تحذيرية. وفي الوقت نفسه، فإن الاقتصادات النامية ليست في وضع جيد للتعامل مع تزايد عدم المساواة في الدخل والفرص. فهي تنفق أقل على التعليم، ولديها شبكات ضمان اجتماعي أضعف، ولا يتمتع سكانها بإمكانيات متساوية للحصول على السلع العامة. وتثير فرص التعليم المحدودة قلقا كبيرا. فهناك طلب كبير على العمال المتعلمين تعليما جيدا في الاقتصاد العالمي الذي نشهده اليوم ويتكيفون بشكل أفضل للصدمة السلبية في سوق العمل.

وينبغي أن يركز حوار السياسات على الوسائل التي تجعل المؤسسات المحلية تعمل لضمان تكافؤ الفرص، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم الجيد والتنقل الجغرافي، وأن تتقاسم منافع التجارة بشكل أوسع مع المتخلفين عن الركب في الوقت الحالي. ■

نينا بافستريك أستاذة كلية نيهاموس فاميلي للدراسات الدولية وأستاذة اقتصاد في كلية دارتموث.

#### المراجع:

Atkin, David, and Dave Donaldson, 2015, "Who's Getting Globalized? The Size and Implications of Intranational Trade Costs," NBER Working Paper 21439 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research).

Atkin, David, Ben Faber, and Marco Gonzalez-Navarro, forthcoming, "Retail Globalization and Household Welfare: Evidence from Mexico," Journal of Political Economy.

Brambilla, Irene, Daniel Lederman, and Guido Porto, 2012, "Exports, Export Destinations, and Skills," American Economic Review, Vol. 102, No. 7, pp. 3406-38.

Dix-Carneiro, Rafael, and Brian Kovak, 2015, "Trade Liberalization and Regional Dynamics," unpublished (Durham, North Carolina: Duke University).

Fajgelbaum, Pablo, and Amit Khandelwal, 2016, "Measuring the Unequal Gains from Trade," Quarterly Journal of Economics, Vol. 131, No. 3, pp. 1113-80.

Goldberg, Pinelopi, and Nina Pavcnik, 2007, "Distributional Effects of Globalization in Developing Countries," Journal of Economic Literature, Vol. 45, No. 1, pp. 39-82.

McCaig, Brian, 2011, "Exporting out of Poverty: Provincial Poverty in Vietnam and U.S. Market Access," Journal of International Economics, Vol. 85, No. 1, pp. 102-13.

Topalova, Petia, 2010, "Factor Immobility and Regional Impacts of Trade Liberalization: Evidence on Poverty from India," American Economic Journal: Applied Economics, Vol. 2, No. 4, pp. 1-41.

Verhoogen, Eric, 2008, "Trade, Quality Upgrading, and Wage Inequality in the Mexican Manufacturing Sector," Quarterly Journal of Economics, Vol. 123, No. 2, pp. 489-530.